



مكتب رانسبر للجمهوريين

الوحدة الفنية لمتابعة وتقييم
تنفيذ الرؤية الوطنية

تقرير التقييم الجزئي

المرحلي للأنشطة المستكملة من الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية يونيو 2020م

أكتوبر
2020

إعداد: الوحدة الفنية لمتابعة وتقييم تنفيذ الرؤية الوطنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَتَقَدَّ الطَّيْرُ فَقَالَ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ

سورة النحل (20)

صدق الله العظيم

المحتويات

5	مقدمة
7	نطاق التقييم وأهدافه
7	المعايير المستخدمة في عملية التقييم
9	منهجية وآلية التقييم الميداني الذي نفذته الوحدة الفنية
11	القسم الأول: النتائج العامة للتقييم المكتبي والميداني
15	القسم الثاني: ملخص بأهم نتائج التقييم الجزئي لأنشطة الخطة المرحلية الأولى على مستوى الحكومة والهيئات والأجهزة العليا
49	القسم الثالث: النتائج والتوصيات
52	الملاحق

مقدمة:

تمثل عملية المتابعة والتقييم أحد أدوات الإدارة الاستراتيجية الحديثة ولا يمكن أن تنجح عملية التخطيط بدون متابعة وتقييم وإدراكاً من القيادة السياسية بأهمية المتابعة والتقييم فقد عملت على تضمين ذلك في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومنذ إطلاق الرؤية وجميع الأطر التنظيمية للرؤية ومعها كافة وحدات الخدمة العامة في الدولة تعمل بجهود حثيثة لتنفيذ خطط الرؤية ليكون لها الدور المؤثر الذي يلمسه المواطن.

وخلال الشهور الماضية ومن خلال متابعة تنفيذ خطط مؤسسات الدولة المختلفة في الحكومة والرئاسة والقضاء لوحظ بوضوح أن الجميع في حراك وتعلم مستمر سواء من حيث إعداد الخطط أو متابعة التقارير الدورية وتحليل الوضع الراهن وإعداد أولويات العام 2021م بشكل خاص والمرحلة الثانية من الرؤية بشكل عام، ما حتم على الجميع كل من موقعة الشعور بالمسؤولية للعمل والإنجاز لمواجهة التحديات التي تعوق عملية التحول الوطني لاسيما في ظل العدوان والحصار.

كما أن مأسسة عمليات المتابعة والتقييم تعد خطوة مهمة جداً على طريق تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مؤسسات الدولة، وخلال العام 2020م أصدرت الوحدة الفنية عدداً من التقارير وفقاً لمهامها واختصاصاتها (تقرير اتساق الخطة المرحلية الأولى، تقرير الربع الأول، تقرير الربع الثاني، وحالياً تعمل على إصدار تقرير الربع الثالث) فيما يقدم الملخص الذي بين أيدينا خلاصة مختصرة لأول تقرير تقييمي رسمي يُعد على المستوى الوطني في إطار تقييم الخطط الحكومية وهو تقرير من خلاله قيمز الوحدة مستوى تحقق الأنشطة التي اكتمل إنجازها بنسبة (100 %) خلال النصف الأول من العام 2020م بحسب تقارير المكتب التنفيذي للرؤية وتقارير القضاء والأجهزة العليا التابعة للرئاسة.

وكون عملية التقييم من المسائل التي لم تعتد عليها المؤسسات الرسمية فقد حرصت الوحدة الفنية على أن تبلغ الجهات المستهدفة قبل نزول فرق التقييم الميدانية وكذا قامت بدراسة العديد من التجارب والاطلاع على العديد من الآليات والوسائل وإجراء العديد من الجلسات الاستشارية ومناقشة الأدلة والنماذج التي يمكن أن تدعم نجاح هذه التجربة.

فالهدف من إجراء عملية التقييم الجزئي هو التعلم للوحدة وللجهات المستهدفة وكذا التمكين والمساءلة من خلال الدروس المستفادة والتوصيات وبلورة فهم مشترك للنتائج والمؤشرات ومعايير وأسس المتابعة والتقييم وقياس الكفاءة والفعالية ونقل معرفة جديدة في إطار بناء قدرات مؤسسات الدولة المختلفة.

وقد بذلت الوحدة الفنية جهوداً كبيرة لإخراج هذا التقرير بهذه الصورة الموجزة، ولاحقاً سيتم استكمال تقرير

التقييم الشامل التفصيلي وتسليمه للجهات التي تم تقييمها للحصول على التغذية الراجعة اللازمة وإجراء النقاش اللازم تجاه أي ملاحظات.

يُركز هذا الموجز على نتائج عملية التقييم الجزئي التي نفذتها الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم برئاسة الجمهورية مكتبياً وميدانياً من الناحية الإجرائية مستهدفة تقييم نتائج الأنشطة التي اكتمل تنفيذها خلال النصف الأول من عمر الخطة المرحلية الأولى البالغ عددها (107) أنشطة لـ (27) جهة بحسب ما جاء في تقارير المتابعة الصادرة عن الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية الوطنية حتى نهاية النصف الأول من العام 2020م.

ركزت عملية التقييم لكل نشاط على جانبين **الأول**: التأكد من التنفيذ الفعلي من خلال التأكد من مدى تحقيق النتائج للأهداف والأنشطة المخططة، فيما ركز الجانب **الثاني**: على معرفة حجم النتائج المنجزة لكل نشاط، وهل انتقلت إلى التنفيذ أو التطبيق الميداني مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات والمعوقات والتحديات التي واجهت الخطة المرحلية الأولى منذ انطلاقتها والأوضاع الاستثنائية التي تعيشها بلادنا جراء استمرار العدوان الغاشم والحصار الظالم والظروف الموضوعية والذاتية لأداء بعض الوزارات والمؤسسات ولمحدودية وتأخر التمويل الحكومي على قلته وتواضع حجم التقدم المحرز في تحقيق أهداف ومبادرات وأنشطة الخطة.

كل ذلك تم انطلاقاً من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية رئيس المجلس السياسي الأعلى المشير مهدي محمد المشاط بضرورة التقييم للخطط وفقاً لما جاء في الآلية التنفيذية وتأكيداً بأن معيار تقييم المسؤولين هو أدائهم في جهاتهم في توجه صادق للقيادة السياسية لتنفيذ روح وقيم الرؤية الوطنية وبحيث يكون العمل والإنجاز هو المعيار للحكم على أي نجاح أو فشل أي مسؤول.

نتمنى أن نكون قد وفقنا في المادة التي سيقدمها هذا الملخص مع التقدير والثناء لمدير مكتب الرئاسة والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية على تعاونهما في دعم ومساندة تنفيذ هذه المهمة والتجربة الأولى من نوعها للوحدة خصوصاً وفي الإطار الوطني عموماً.

كما نشير إلى أن الوحدة الفنية ستبدأ في الإعداد لإجراء التقييم النهائي للخطة المرحلية الأولى في الجهات والمؤسسات وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والاستفادة من هذه التجربة.

1. نطاق التقييم وأهدافه:

هدف التقييم الجزئي الذي نفذته الوحدة الفنية إلى تحقيق الآتي:

- ربط النتائج المتوقعة والنواتج التي تتحقق باستعمال الموارد مع تنفيذ النتائج وتحقيق الإنجازات والمخرجات المنتظرة.
- تقييم مستوى استخدام مدخلات الخطة وأداء المؤسسات المعنية بتنفيذ الخطة والإنجاز حسب الزمن.
- التعرف على العوامل التي أدت إلى تحقيق نجاحات في التنفيذ وتلك التي أدت إلى إخفاقات ووضع الدروس المستفادة وتقديم توصيات بشأنها لتحسين مسار الخطط عبر التقييم المرحلي وتحسين صياغة وإعداد الخطة المستقبلية من خلال التقييم النهائي.
- توفير بيانات كافية وحقائق تساعد على المساءلة حول تنفيذ الخطة وكفاءة إدارتها.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات من خلال التحقق من العلاقة بين التنفيذ والنتائج المحققة وتوفير الأسباب في حال القصور.
- تتبع مستوى تحقيق نتائج وغايات برامج الخطة المرحلية المختلفة.
- استخدام تقارير المتابعة والتقييم السنوية كمرجعية يتم الاستفادة منها في عملية التخطيط السنوية التالية ووضع السياسات المناسبة لها.

2. المعايير المستخدمة في عملية التقييم:

تأتي أهمية وضع معايير تعنى بعمليات التقييم لتعريف القواعد والمعايير التي ترمي إلى المساهمة في إضفاء الطابع المهني على عملية التقييم وإرساء المعايير والقواعد العامة للجميع المستمدة من أفضل الممارسات الإدارية الحديثة المبنية على قواعد التقييم المتعارف عليها في هذا المجال وهي على النحو الآتي:

أ. الفعالية Effectiveness وتعني:

- قياس مدى مساهمة مخرجات النتائج في تحقيق النتائج المستهدفة. أو قياس مدى القرب من تحقيق تلك النتائج، والعوامل التي قد تعرقل تحقيق هذه النتائج.
- قيام الجهة بوضع الحلول والمعالجات من أجل تحقيق المخرجات والنتائج المستهدفة والعمل على إنجازها بشكل متكامل وشامل وذلك بعد القيام بإجراءات التحليلات المستندة على الأدلة بهدف ضمان التنفيذ الفعال والمتوازن لمهامها ما يضمن تعزيز المصلحة العامة.
- وضع الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تحقيق النتائج وتقليل المعوقات التي تواجه عملية التنفيذ.

ب. الكفاءة Efficiency وتعني:

- تقيس مقدار الموارد والمدخلات (مثل الأموال والخبرة والزمن) التي تحولت إلى نتائج وتكون الخطة فعالة عندما تستخدم الموارد بصورة مناسبة واقتصادية لتحقيق النتائج المرجوة.
- قدرة الجهة على تحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الحد الأدنى الممكن من الموارد من خلال القيام بإجراء الدراسات واختيار البدائل التنظيمية التي تحقق أعلى المنافع للجهة ذات العلاقة.
- قياس الفترة الزمنية، أي هل تم تنفيذ النشاط خلال الزمن المخطط له وهل تم تخطيط الزمن بشكل دقيق؟.

ج. تقييم الأدلة:

- تضمنت عملية التقييم بعض أنواع التحليلات لفهم وتوضيح ما لوحظ ويمكن استخدام عدد كبير من النماذج والأساليب في هذا المجال، وفي الحقيقة تعد عملية تحليل البيانات الكمية والنوعية إحدى الخطوات المهمة في جميع عمليات التقييم؛ وتتضمن المرحلة الأخيرة من مراحل تحليل البيانات جمع النتائج من مختلف أنواع المصادر وهذا ليس أسلوباً عاماً متبعاً ولكن تكمن أهمية عمل المقيم من خلال حرصه على تقييم البيانات وقوة الأدلة والحجج المقدمة.

وقد خضعت عملية تقييم البيانات والأدلة لعدد من المعايير اعتمدها الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم وأهمها:



معايير

تقييم الأدلة

- مؤشر الاكتمال
- مؤشر الاتساق
- مؤشر السلامة
- مؤشر الزمن

3. منهجية وآلية التقييم المتبعة من قبل الوحدة الفنية:

أ. منهجية التقييم:

عملت الوحدة الفنية على إعداد المعايير والنماذج الخاصة بتقييم النتائج المكتملة وفق منهجية واضحة ومحددة تحقق الهدف من عملية التقييم تمثلت في الخطوات التالية:

- تقييم المخرجات المحققة من تنفيذ كل نشاط من خلال تحديد أدوات التحقق لكل نشاط بحسب خصوصية ونوع المخرج المستهدف لكل نشاط والوثائق والشواهد الدالة على اكتمال تنفيذ النتائج على أرض الواقع.
- تقييم إجراءات إغلاق النتائج من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة بما فيها التقارير الفنية النهائية وبحسب نوعية وخصوصية كل نشاط.
- تقييم إجراءات نقل النشاط إلى واقع التنفيذ وبدء الاستفادة من المخرجات المتحققة منه.
- جمع البيانات وتحليلها.
- التعرف على المعوقات الرئيسية التي واجهت التنفيذ وجوانب القصور والمقترحات والمعالجات والتوصيات.

ب. آلية التقييم:

- التقييم المكتبي: قامت الوحدة الفنية بإعداد وتطبيق نماذج قياسية للتقييم المكتبي وتقارير التقييم الفنية المنمذجة بناءً على تقارير الأداء المرفوعة من الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية الوطنية في الحكومة والسلطة القضائية والهيئات والأجهزة العليا التابعة للرئاسة.
- التقييم الميداني: نفذت الوحدة الفنية نزولاً ميدانياً إلى الوزارات والمؤسسات المستهدفة التي نفذت أنشطة مكتملة للخروج بنتائج تقييم واقعية، وتم تشكل فرق عمل من الوحدة الفنية للنزول الميداني لكل جهة حيث قامت بإجراءات المقابلات مع المسؤولين والوحدات التنفيذية المعنية ومطابقة الوثائق والشواهد والأدلة التي تؤكد التنفيذ لكل نشاط.

ج. الفترة الزمنية:

نفذت الوحدة الفنية خلال الفترة من 26 أكتوبر وحتى 11 نوفمبر 2020م نزولاً ميدانياً إلى الوزارات والمؤسسات المستهدفة التي بلغ عددها (27) جهة ومؤسسة وذلك عبر (5) فرق من العاملين في الوحدة الفنية لتقييم الأنشطة المكتملة التنفيذ حتى نهاية يونيو 2020م فقط والتي بلغ عددها (107) أنشطة للخروج بنتائج تقييم واقعية.

4. الجهات التي استهدفتها عملية التقييم:

15	المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية	1	مكتب رئاسة الجمهورية
16	وزارة الثروة السمكية	2	الهيئة العليا للمناقصات
17	وزارة التربية والتعليم	3	الهيئة العامة للبريد (تتبع وزارة الاتصالات)
18	الهيئة العامة للزكاة	4	مصلحة الضرائب (تتبع وزارة المالية ولم يتم التقييم)
19	وزارة الشؤون القانونية	5	وزارة النقل
20	الهيئة العامة للاستثمار	6	وزارة المالية (رفضت بطريقة مرنة التعاطي مع فريق التقييم)
21	وزارة المياه والبيئة	7	الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية
22	وزارة الصحة العامة والسكان	8	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات التابعة لها
23	المجلس السياسي الاعلى	9	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
24	وزارة الإعلام	10	وزارة الزراعة والري
25	وزارة المالية	11	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
26	وزارة الكهرباء والطاقة	12	المؤسسة العامة للحبوب رفضت مقابلة اللجنة
27	أمانة العاصمة	13	الأمانة العامة للمجلس الأعلى
		14	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات

القسم الأول
النتائج العامة للتقييم المكتبي والميداني

أولاً: نتائج التقييم المكتبي وفق التقارير الواردة من منظومة الرؤية الرئيسية على النحو الآتي:

جدول رقم (1)

يوضح نتائج التقييم المكتبي للأنشطة الربع الأول والربع الثاني لكامل الخطة المرحلية

م	الوصف	الربع الأول		الربع الثاني		إجمالي الربعين	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
1	أنشطة مستكملة	2.3 %	25	7.4 %	82	9.4 %	107
2	أنشطة منفذة جزئياً	30.0 %	320	41.9 %	427	40.1 %	420
3	أنشطة لم تنفذ	41.6 %	443	27.4 %	279	27.4 %	292
4	أنشطة متعثرة	0.8 %	8	4.3 %	44	4.9 %	52
5	أنشطة متقدمة عن الزمن المخطط لتنفيذها	0.4 %	4	0.9 %	9	0.8 %	9
6	أنشطة متوقفة	0.0 %	0	7.9 %	81	7.6 %	81
7	أنشطة لم تبدأ	24.9 %	265	10.2 %	104	9.8 %	104
	الإجمالي	100 %	1065	100 %	1026	100 %	1065

بلغ عدد النتائج التي اكتمل تنفيذها حتى نهاية الربع الثاني 2020م "107" أنشطة، وذلك بحسب تقارير (المكتب التنفيذي والوحدة الفنية بمجلس القضاء والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة) وهو ما يمثل نسبة (9.4 %) من إجمالي أنشطة الخطة المرحلية الأولى، فيما بلغ عدد النتائج المنفذة جزئياً "420" نشاطاً وهي تمثل نسبة (40.1 %) من الخطة المرحلية، أما عدد النتائج المتعثرة التي لم يتحقق فيها أي تقدم يُذكر حتى نهاية الربع الثاني فقد بلغت (52) نشاطاً بنسبة (4.9 %). فيما بلغ عدد النتائج التي لم تنفذ (292) نشاطاً بنسبة (27.4 %)، فيما بلغ عدد النتائج التي لم يبدأ زمن تنفيذها (104) نشاطاً مخطط تنفيذها خلال الربع الثالث والرابع وتمثل ما نسبته (9.8 %) من أنشطة الخطة المرحلية الأولى المعدلة ومن الملفت أن عدد النتائج المتوقفة (81) نشاطاً بنسبة (7.6 %) يعود أغلب الأسباب فيها إلى التمويل وجائحة كورونا وأحياناً عدم الدقة في إسناد النشاط لبعض الجهات فيما بلغ عدد النتائج المتقدمة تنفيذها عن الزمن المخطط (9) أنشطة بنسبة (0.8 %) من الخطة المرحلية الأولى البالغ عدد انشطتها (1065) نشاطاً.

ثانياً: النتائج العامة للتقييم الميداني على النحو الآتي:

أظهرت عملية التقييم الجزئي من خلال النزول الميداني التي نفذتها الوحدة الفنية وجود بعض التناقض بين التقارير والواقع من خلال التحقق من مستوى التنفيذ حيث لم يتجاوز عدد النتائج التي اكتمل تنفيذها فعلياً عن (55) نتيجة من إجمالي النتائج المكتملة بحسب تقارير الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية الوطنية البالغ عددها (107) نشاطاً، حيث كشفت عملية التقييم عن وجود (52) نشاطاً لم يكتمل تنفيذها وفق المعايير والشروط اللازمة، وهذا يكشف بعض جوانب القصور إما في الثقافة المؤسسية التي لا تضع شروطاً ومعايير ومتطلبات واضحة لإغلاق الأنشطة وتوثيق الإنجازات، أو في آلية متابعة مستوى التنفيذ التي جرت العادة أنها تتم من خلال الاعتماد على تقارير الجهات دون توفر الشواهد والأدلة على التنفيذ.

الجدول رقم (2) يبين النتائج بحسب التقارير المستلمة من المكتب التنفيذي والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة للأنشطة المكتملة ومخرجات تقييم النتائج بعد التأكد من اكتمالها ميدانياً والوثائق الدالة على التحقق والانتقال إلى التطبيق، وتحقيقها للنتائج المطلوبة.

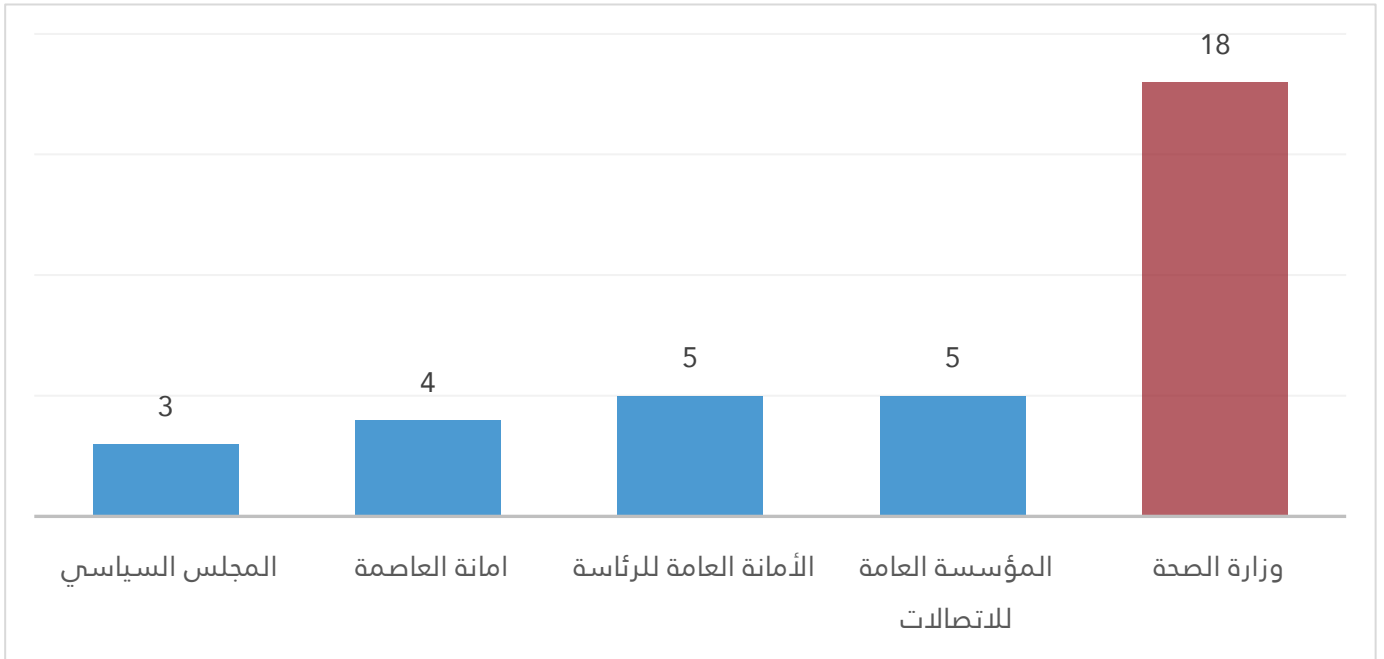
جدول (2)

يبين وضع النتائج والتأكد من اكتمالها قبل التقييم وبعده

نتائج التقييم للأنشطة المنفذة		إجمالي عدد النتائج المكتملة بحسب تقارير منظومة الرؤية	الجهة
غير مكتمل	منفذ كلي		
0	1	1	مكتب رئاسة الجمهورية
0	5	5	الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية
1	1	2	الأمانة العامة للمجلس الأعلى
4	1	5	الهيئة العامة للزكاة
0	3	3	المجلس السياسي
1	0	1	الهيئة العليا للمناقصات
6	3	9	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات التابعة لها
1	0	1	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
2	2	4	وزارة الشؤون القانونية
0	1	1	وزارة الإعلام
0	2	2	الهيئة العامة للبريد
1	0	1	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
0	1	1	المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية
3	0	3	الهيئة العامة للاستثمار
3	0	3	وزارة المالية
1	0	1	مصلحة الضرائب
6	2	8	وزارة الزراعة والري
1	2	3	وزارة الثروة السمكية
1	2	3	وزارة المياه والبيئة
0	1	1	وزارة الكهرباء والطاقة
1	1	2	وزارة النقل
7	2	9	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
1	2	3	وزارة التربية والتعليم
10	18	28	وزارة الصحة العامة والسكان
2	4	6	أمانة العاصمة
0	1	1	محافظة صنعاء
52	55	107	الإجمالي

شكل بياني رقم (1)

يوضح نتائج التقييم الميداني " عدد النتائج المحققة على مستوى جميع الجهات حتى نهاية الربع الثاني 2020 "



من الشكل البياني رقم (1) انقسم الإنجاز الفعلي للأنشطة المكتملة إلى خمس فئات وهي الفئات التي لديها أنشطة أكثر من نشاط واحد مكتمل كما يلي:

1. الفئة الأولى: وتمثلها وزارة الصحة بـ (18) نشاط مكتمل تم التحقق من احتمالها وفق الإجراءات والمعايير المتبعة في التقييم.

2. الفئة الثانية: وهي الجهات التي اكملت عدد (5) أنشطة وتضم كلم من:

• الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية.

• وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات التابعة لها.

3. الفئة الثالثة: وهي الجهة الوحيدة من المحليات التي استكملت ما نسبته (66.7%) من خطتها.

4. الفئة الرابعة: المجلس السياسي الأعلى والذي تفرد عن غيره من مؤسسات الدولة باستكمال الخطة المتضمنة (3) أنشطة وبنسبة إنجاز (100%).

5. الفئة الخامسة: وضمت وزارات (التربية والتعليم – الزراعة والري – الثروة السمكية – المياه والبيئة – والشؤون القانونية) وإنجازها أقل من الفئات السابقة ولديها تقدم في إنجاز بقية الأنشطة، والوزارة المتأخرة في التنفيذ هي وزارة الثروة السمكية، والأنشطة التي استكملت في خطتها هي من إنجاز القطاع الخاص واقتصر دورها في إصدار التصريح.

القسم الثاني: ملخص بأهم نتائج التقييم الجزئي
لأنشطة الخطة المرحلية الأولى
على مستوى الحكومة والهيئات والأجهزة العليا


ملخص بأهم نتائج التقييم الجزئي:

يتناول هذا القسم من التقرير تقديم صورة مختصرة عن تحليل نتائج التقييم الجزئي لبعض أنشطة الخطة المرحلية الأولى خلال النصف الأول من العام 2020م من حيث تحقق النتائج المستهدفة وعدم تحققها وتحديد نقاط الضعف أثناء عملية التنفيذ والاستفادة من نقاط القوة لتقديم صورة واقعية وموضوعية عن مستويات تحقق النتائج حتى تتمكن القيادة السياسية ومختلف مؤسسات الدولة المعنية بالتنفيذ من الوقوف على مستوى الأداء والعمل بصورة تشاركية لتعزيز الإنجاز وتصحيح وتدارك كافة أوجه القصور.

1.وزارة الصحة العامة والسكان:

تسارعت وتيرة انهيار النظام الصحي في بلادنا نتيجة للعدوان الغاشم حيث تزامن تدني الطاقة التشغيلية للمرافق الصحية مع تنامي ضغوط الطلب على الخدمات الصحية وازدياد أمراض الأوبئة حيث أن (5000) مرفق صحي تقريباً متوفرة تم تقييمها قبل عام 2016م كانت تعمل منها فقط (51%) بطاقتها الكاملة في حين أن أكثر من (40%) كانت متوقفة أو متعثرة بسبب الأوضاع الراهنة وانتشار جائحة كورونا وانخفاض وشحة الموارد الحكومية كما تم تعليق بعض المساعدات المقدمة من بعض المنظمات المانحة. كل ذلك شكل ضغطاً كبيراً على المرافق الصحية وأمام كل تلك التحديات تبنت الخطة المرحلية الأولى -2019- 2020 العديد من الأهداف الاستراتيجية والمبادرات والنتائج لتحقيق عدد من النتائج من خلال محور الصحة الذي تقوده وزارة الصحة والسكان وبحسب معايير التقييم المتبعة في الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يعرض إجمالي النتائج المحققة لوزارة الصحة بعد التقييم

المستهدف بحسب الرؤية	النتائج المحققة لوزارة الصحة بعد التقييم
 رفع معدل العمر عند الولادة إلى (75) سنة.	 18 النتائج المنفذة كلياً
 الوصول بمعدل انتشار التأمين الصحي بين السكان إلى ما فوق (50%).	 10 النتائج غير المكتملة

جدول رقم (3) يعرض النتائج المحققة لوزارة الصحة بعد عملية التقييم

نسبة المنفق إلى المنصرف	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
	منصرف	مخطط			
90 %	90	100	100 %	تم تحقيقها	عدد (1300) وحدة ومركز مقيم
100 %	1	1	100 %	تم تحقيقها	صدور اللائحة التنظيمية لمركز السرطان
100 %	1	1	100 %	تم تحقيقها	وثيقة الحزمة المحدثة للتنسيق مع المنظمات
100 %	15	15	100 %	تم تحقيقها	وثيقة التقرير الختامية للقاء الموسع المنعقد في مستشفى جبلة
100 %	25	25	100 %	تم تحقيقها	عدد (13) لقاء بين قيادة وزارة الصحة والمحافظات
100 %	75	75	100 %	تم تحقيقها	• وثيقة التقرير الختامي للقاء الموسع الثاني لقيادات وزارة الصحة • حضور عدد (2000) مشارك في اللقاء التشاوري
100 %	60	60	100 %	تم تحقيقها	عدد (135) مستشفى مقيم
100 %	75	75	100 %	تم تحقيقها	• عدد المشاركين باللقاء الموسع الثاني • وثيقة التقرير الختامي للقاء
200 %	16	8	100 %	تم تحقيقها	عدد (1) تقرير تقييمي لتشخيص الخدمات الصحية النفسية
7 %	1	15	100 %	تم تحقيقها	وثيقة التحليل للدعم المقدم من الشركاء
10 %	900	9075	100 %	تم تحقيقها	• عدد (15) مركزاً للغسيل الكلوي الذي تم توفير الحافز لها. • عدد (6) وحدات ومراكز علاج الأورام التي تم توفير الحافز لها.
104 %	3900	3767	100 %	تم تحقيقها	توفير عدد (100) سيارة تم توزيعها للمستشفيات
100 %	20	20	100 %	تم تحقيقها	عدد (270) كوادر مدربه في مجال لمعالجة النفايات الطبية
47 %	16.5	35	100 %	تم تحقيقها	تقرير بنتائج وتوصيات المؤتمر للخدمات التشخيصية المختبرية
0 %	0	3	100 %	تم تحقيقها	القائمة الوطنية المحدثة للدواء
58 %	64	110	100 %	تم تحقيقها	تسهيل المعاملات وحركتها بخدم الجمهور
50 %	2,5	5	100 %	تم تحقيقها	توفر نظام معلوماتي للاختصاصات الطبية
80 %	160	200	100 %	تم تحقيقها	نظام معلومات الصحة الإنجابية
39 %	5332	13505			الإجمالي
46 %		39 %			النسبية

تحليل النتائج المحققة لوزارة الصحة:

1. الفعالية: بلغت عدد النتائج المحققة التي اكتمل تنفيذها بحسب التقييم (18) نشاطاً منها (10) أنشطة ذات أثر استراتيجي و(8) أنشطة ذات طابع تشغيلي وعند تحليل النتائج المحققة، يتضح أن قيادة الوزارة بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق عددٍ من النتائج وبحثت عن تمويلات من المنظمات الدولية والعالمية لاستمرار الخدمات الصحية وتوفير البدائل بعد انقطاع الرواتب إلا أن أغلب تلك النتائج ذات طابع تشغيلي، مما يجعل النتائج محددة ولا يلمسها المواطن بشكل واضح ومباشر حيث تعتبر فرصة الحصول على الخدمات الصحية منخفضة خصوصاً في الأرياف وبعض المديرية النائية في بعض المحافظات كما أن نسبة كبيرة من السكان الفقراء غير قادرة على دفع قيمة الرعاية الصحية حتى وإن كانت رمزية، كما أن أغلب المنشآت الصحية العامة والخاصة متركزة في المدن فضلاً عن عدم قدرة المنشآت العامة على توفير بعض الخدمات، وأن تم توفيرها بالحد الأدنى فيتم في الأغلب بيع الخدمة للمواطن. وبناء على النتائج المحققة فإن نسبة الفاعلية هي (35%) والتي جعلت وزارة الصحة الأعلى على مستوى جميع الجهات من حيث مساهمتها في إنجاز الخطة المرحلية الأولى ومن حيث تحقيق الأداء في ظل انعدام وشحة الموارد حيث تم تحقيق العديد من النتائج منها ما هو مكتمل ومنها قيد التنفيذ.

2. الكفاءة: استطاعت وزارة الصحة إدارة النتائج بكفاءة عالية من حيث التنسيق مع العديد من المنظمات الدولية للحصول على تمويلات لتحقيق النتائج المستهدفة وقد بلغت نسبة الكفاءة (46%)، أما تقييم الزمن فإن هناك عدداً من النتائج تم تنفيذها في بداية 2019م أي قبل أو أثناء اعتماد الخطة المرحلية الأولى، ولكنها في ظل قيادة الوزارة الحالية.

3. تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية: تبنت الرؤية الوطنية عدداً من المستهدفات منها رفع معدل العمر عند الولادة إلى (75) سنة والوصول بمعدل انتشار التأمين الصحي بين السكان إلى ما فوق (50%)، وبناء على تلك النتائج فإن الوحدة الفنية بإذن الله تعالى ستنفذ قياس الأثر بعد سنة الانتهاء من الخطة المرحلية الأولى أي نهاية العام 2021م وذلك لقياس الأثر الذي تحقق.

وعموماً فمن خلال ما تحقق نجد أن هناك تحسناً ملحوظاً في المؤشرات الصحية خصوصاً رفع معدل العمر عند الولادة حيث أن معدل وفيات الأمهات في اليمن انخفض إلى (148) حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي كما أن الدور الإشرافي للوزارة ملموس من خلال ما تحقق من نتائج في مجال تقييم الوحدات الصحية أو الزيارات المفاجئة لقيادة الوزارة وتحسن بعض الخدمات لكنه تحسن جزئي غير مستدام وهو ما يتطلب وضع الاستراتيجيات اللازمة لضمان استدامته.

2.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

التعليم هو قاطرة التقدم وأساس البناء وآلية الحراك الاجتماعي الموجه في صياغة المستقبل، ويمثل التعليم العالي رأس الحربة في مسيرة التقدم، لذا فإن التطوير المستمر في منظومة التعليم العالي هو أمر حتمي يحتاج هذا التطوير في مراحل معينة إلى إعادة صياغة للرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجيات والسياسات التي تضمن مواءمة منظومة التعليم العالي لمتطلبات الحاضر والمستقبل.

أشار تقرير المكتب التنفيذي للنصف الأول من العام 2020م بناءً على تقارير الوزارة أن عدد النتائج المكتملة للوزارة (9) وعند التحقق والنزول الميداني لفريق الوحدة اتضح الآتي:



جدول رقم (4) يعرض إجمالي النتائج المحققة لوزارة التعليم العالي بعد التقييم

تقييم الأدلة	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
	منصرف	مخطط			
قائمة بأسماء البرامج	0	0	60%	تم تحقيقها جزئياً	تقرير عن افتتاح برامج وجامعات جديدة
تم توصيف النصف	0	0	50%	تم تحقيقها جزئياً	عدد (13) برنامجاً موصفاً

تحليل النتائج المحققة لوزارة التعليم العالي:

1. الفعالية: أشارت تقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بأن النتائج المنفذة بشكل كلي هي (9) أنشطة، وبعد النزول والتأكد من الوثائق المرفقة اتضح أنه يوجد فقط (2) نتائج جزئية وبقية النتائج غير مكتملة منها (4) ذات أثر استراتيجي إلا أنه تم تنفيذها في العام 2019م ولم ترفق وثائقها كاملة فيما أن عدد النتائج ذات الطابع التشغيلي (5) أنشطة منها (2) أنشطة تم تنفيذها وفقاً للجدول الزمني فيما تم تنفيذ (3) أنشطة ذات طابع تشغيلي في العام 2019م. ومن حيث قياس الفاعلية فإن الوزارة لم تحقق النتائج التي استهدفتها على الرغم من أن بعض النتائج من صميم عملها الدائم، وهو ما يشير بوضوح إلى الحاجة لمضاعفة الجهود لتنفيذ النتائج.

2. الكفاءة: من حيث الكفاءة فإنه لم يتم إرفاق أي وثائق تدل على صرف أي مبلغ على أي نشاط كما أن (7) أنشطة تم تنفيذها في عام 2019م فيما تم تنفيذ (2) أنشطة خلال الخطة المرحلية وفقاً للجدول الزمني المخطط إلا أنه لم يتم إثبات اكتمالهما.

3. تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية: استهدفت الرؤية الوطنية وصول خمس جامعات بين أفضل (5) جامعات في الوطن العربي، وهو مؤشر واقعي من المتوقع تحقيقه خلال سنوات الرؤية حتى عام 2030م في حال تم تركيز الجهود وتوجيهها بالطريقة المناسبة.

وقد تبنت الخطة المرحلية الأولى عدداً من النتائج التي استهدفت تحقيقها خلال تنفيذ الخطة المرحلية الأولى منها تطوير عدد من الأنظمة الإلكترونية وزيادة مساهمة الجامعات في البحث العلمي وتوصيف بعض البرامج التعليمية. إلا أنه للأسف الشديد خلال النصف الأول من العام 2020م لم يتم تحقيق أي نتيجة يمكن من خلالها قياس التأثير في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية على الرغم من إمكانية تحقيق بعض النتائج منها تطبيق قانون التعليم العالي وإعداد لائحة الموارد الذاتية وتشجيع الباحثين في مجال البحوث وتشجيع البحث العلمي وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار وإعداد دراسة لهيكله الجامعات ومن المناسب تدارك ذلك مستقبلاً.

3.وزارة التربية والتعليم:

يُعد التعليم أحد المجالات الأساسية المساعدة على تمكين اقتصاد المعرفة بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والتي توفر أسس التعليم ثم الانتقال إلى مرحلة التعليم الثانوي والجامعي التي تعزز المهارات الأساسية اللازمة للتفكير الإبداعي والنقدي غير أن هناك ضرورة لوجود نظام تعليمي فعّال ومستمر مدى الحياة من أجل مساعدة الأفراد على رفع مستوى مهاراتهم طوال حياتهم كي يظلوا قادرين على المنافسة في الاقتصاد العالمي، ويرتفع أداء الطلاب في الاختبارات الدولية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى اليمن من المستوى الأخير إلى المستوى (90) من بين الدول حسب ما استهدفه المؤشر العام للتعليم ضمن المؤشرات العامة للرؤية الوطنية.

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق مستوى نوعي
اليمن في مؤشر جودة
التعليم الأساسي يصل
باليمن إلى المرتبة (90)
بين دول العالم.

النتائج المحققة لوزارة التربية والتعليم
بعد التقييم



2

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (5) يعرض النتائج المحققة لوزارة التربية والتعليم بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية - (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافقتنا بأي تقارير مالية	0	0	% 100	تم تحقيقها	<ul style="list-style-type: none"> تقرير بعدد وحدات حاسوب متكاملة في (65) مديرية و(11) محافظة. إصدار المعلومات والمؤشرات الإحصائية المحدثّة للتعليم العام.
تم إثباتها	-	4152.4	4152.4	% 100	تم تحقيقها	<ul style="list-style-type: none"> عدد (4.500.000) كتاب مدرسي تم طباعتها. عدد (6) آلات حديثة تم توفيرها

تحليل النتائج المحققة لوزارة التربية والتعليم:

- 1. الفعالية:** حققت وزارة التربية والتعليم الى يونيو 2020م عدد (2) أنشطة مكتملة حققت (2) نتائج فقط من أصل (22) نتيجة مستهدف تحقيقها خلال تنفيذ الخطة المرحلية الأولى، وتعد نتيجة واحدة ذات أثر استراتيجي ونتيجة ذات طابع تشغيلي هي من صلب مهام الوزارة.
- 2. الكفاءة:** لمعرفة كفاءة الصرف ونسبة الإنفاق إلى المخطط لم تواف الوزارة فريق التقييم بأية بيانات مالية، أما من ناحية الكفاءة الزمنية فإن النتائج المحققة أحداها تتوافق مع الجدول الزمني وهي نتيجة صرف رواتب معلمات الريف، ويُعد هذا النشاط مستمر ومن صميم عمل الوزارة ويتم تنفيذه بشكل دائم.
- 3. تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** ما تم تحقيقه لم يؤثر على المستهدفات كونها نتائج وأنشطة ذات طابع تشغيلي، كما ان الأنشطة في الخطة المرحلية الأولى والنتائج المستهدفة هي أنشطة تشغيلية لا تحقق الدور المطلوب من وزارة التربية والتعليم ولا تؤثر على المستهدفات النهائية للرؤية الوطنية لبناء الدولة حيث غابت الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي والذي سيحدث تحول خصوصا في ظل التحديات الماثلة امام بلادنا من عدوان وحصار عكس نفسه من خلال توقف المرتبات والتأثير سلبا على العملية التعليمية بصورة كبيرة.

4.وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات التابعة لها:

تم حصر النتائج المكتمل تنفيذها لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجهات التابعة لها (المؤسسة العامة للاتصالات – الهيئة العامة للبريد) خلال النصف الاول من العام 2020م من واقع مصفوفة الانجاز للربع الثاني المسلمة للوحدة الفنية للمتابعة والتقييم من المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية وكان عددها (11) نشاطاً، وبعد التحليل والتأكد من خلال النزول الميداني اتضح ان النتائج المكتملة وفق المعايير (5) أنشطة فقط.

المستهدف بحسب الرؤية



الوصول إلى مستوى
رضى المواطن عن
الخدمات الحكومية ضمن
أفضل (80) دولة نهاية
الفترة

النتائج المحققة لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
بعد التقييم



5

النتائج المنفذة كلياً



6

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (6) يعرض النتائج المحققة لوزارة الاتصالات بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاة الفريق بأي أرقام مالية	0	0	% 100	تم تحقيقها	توسع سعة الشبكة بنسبة (10%)
تم إثباتها		0	0	% 100	تم تحقيقها	نسبة زيادة (10 %) في إيرادات المؤسسة العامة للاتصالات
تم إثباتها		0	0	% 100	تم تحقيقها	زيادة المدفوعات الإلكترونية بنسبة (10 %).
تم إثباتها		0	0	% 100	تم تحقيقها	• وثيقة الدراسة المعتمدة لوضع مكاتب البريد • وثيقة خطة انتشار لمكاتب البريدية مقررة
تم إثباتها		0	0	% 100	تم تحقيقها	عدد (100) وكيلاً جديداً لخدمات البريد

تحليل النتائج المحققة لوزارة الاتصالات:

1. **الفعالية:** نفذت وزارة الاتصالات ممثلة بالمؤسسة العامة للاتصالات والهيئة العامة للبريد عدد من النتائج بلغ ما هو مكتمل منها بحسب تقرير النصف الأول من الخطة المرحلية (11) نشاطاً وبعد النزول والتحقق وتقييم الأدلة كانت النتائج على النحو الآتي:
 - (5) نتائج تم تحقيقها بنسبة (100%) بحسب معايير تقييم النتائج، منها (3) أنشطة ذات أثر استراتيجي.
 - نشاطان ذوا طابع تشغيلي وهما الخاصان بهيئة البريد.
 - (6) أنشطة غير مكتملة منها (4) ذات أثر استراتيجي، وقد قطعت المؤسسة تقدماً كبيراً في تنفيذها، لكنها لم تكتمل بشكل نهائي فيما (2) أنشطة ذات طابع تشغيلي.
2. **الكفاءة:** لمعرفة كفاءة التنفيذ باستخدام الموارد المخططة لم يحصل فريق التقييم الميداني على البيانات المالية من المؤسسة حيث تم الاعتذار عن إعطاء الفريق معلومات مالية بكلفة تنفيذ النشاط بحسب توجيهات قيادة الوزارة كما طرح لأسباب أمنية وللحفاظ على سرية المعلومات! أما من حيث كفاءة الزمن فإن عدد النتائج التي تم تنفيذها في 2019م بلغت (4) أنشطة وعدد (7) أنشطة جاري تنفيذها وفقاً للجدول الزمني المخططة.
3. **تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** تم تحقيق (5) نتائج تأثيرها محدود في مستهدفات الرؤية الوطنية الرئيسية كون النتائج ذات الأثر الاستراتيجي قليلة، كما أن التحديات التنموية لتوسيع نسبة انتشار خدمات الهاتف الثابت وإدخال خدمات الاتصالات والمعلومات الأساسية إلى المناطق الريفية والنائية وتوظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات لخدمة التنمية والمجتمع تتطلب جميعها إعداد رؤية لتطوير هذا القطاع تبين الطموحات والغايات وتحدد المسار ودليل للعمل لتحقيق شراكة قوية للنهوض بها لدعم خطط التحول الوطني في الأعوام القادمة.

5. وزارة الزراعة والري

للشعب اليمني دور ريادي في مجال الزراعة وقد استطاع أجدادنا القدامى تحويل الجبال إلى مدرجات زراعية ويعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات الحيوية؛ إذ يعد مصدرًا أساسيًا لتوفير فرص عمل لحوالي 55% من السكان ويساهم هذا القطاع بحوالي 17.5% من الناتج المحلي الإجمالي وقد عانى قطاع الزراعة خلال العقود الماضية تحديات كثيرة وعلى الرغم من جميع الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع لازالت بلادنا تتمتع ببعض نقاط القوة المهمة التي من شأنها النهوض به من جديد وقد تبنت الرؤية الوطنية والخطة المرحلية تحقيق العديد من النتائج، منها سياسة الاكتفاء الذاتي، وبناء السدود، والحوافز المائية، ودعم مزارعي القمح، والتقليل من الاستيراد، والاهتمام بالثروة الحيوانية، وتشجيع هيئة البحوث الزراعية ودعم المزارعين بالآلات ومعدات الميكنة الزراعية والاهتمام بزراعة القطن ونشر الوعي بأهمية الزراعة والاعتماد على الذات والترويج للمنتجات المحلية وإقامة مجموعات تسويقية والكثير من النتائج.

وبناءً على تقارير المتابعة التي أعدها المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية بلغ عدد (8) أنشطة مكتملة التنفيذ حتى نهاية يونيو 2020 وبعد التحليل والتحقق الميداني توصل فريق التقييم إلى أن النتائج المحققة على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية	النتائج المحققة لوزارة الزراعة والري بعد التقييم
 <p>تخفيض معدل الفقر بين السكان إلى أقل من 20%.</p>	 <p>2 النتائج المنفذة كلياً</p>
	 <p>6 النتائج غير المكتملة</p>

جدول رقم (7) يعرض النتائج المحققة لوزارة الزراعة والري بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاة فريق النزول	0	0	100%	تم تحقيقها	تطبيق أندرويد إرشادي لمزارعي الحبوب ضمن المشروع المتكامل لإرشاد المزارع حول إنتاج الحبوب
تم إثباتها	الميداني بأي مبالغ منصرفه	0	0	100%	تم تحقيقها	<ul style="list-style-type: none"> تقرير بعدد البرامج الإرشادية. نسخ من النشرات التوعوية والكتيبات الإرشادية.

تحليل النتائج المحققة لوزارة الزراعة:

1. **الفعالية:** (2) أنشطة فقط من أنشطة وزارة الزراعة والري اكتملا بشكل كلي، واحد منهما ذو طابع استراتيجي، والآخر يعد نشاطاً اعتيادياً تقوم به الإدارة العامة للإرشاد الزراعي وعدد (6) أنشطة غير مكتملة وأغلبها أنشطة اعتيادية من صميم عمل الإدارات في وزارة الزراعة ولم يكتمل منها أي نشاط بحسب الوثائق المسلمة لفريق التقييم والبعض من تلك النتائج وصلت إلى نسب إنجاز جيدة.

2. **الكفاءة:** لم تتوفر البيانات المالية المنصرفة على النتائج المنفذة والمكتملة، ولم تُسلم لفريق التقييم الميداني أية بيانات عنها، أما من حيث الكفاءة الزمنية فقد تم تنفيذ الأنشطة وفقاً للجدول الزمنية المحددة في الخطة المرحلية الأولى (جميع أنشطة الخطة مفتوحة حتى انتهاء الخطة المرحلية وغير محددة فصلياً).

3. **تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** بلغت النتائج المحققة في هذا المجال (2) نتائج (الإدارة العامة للإرشاد الزراعي) وتأثيرها محدود في مستهدفات الرؤية الرئيسية وعند تحليل النتائج فإن أداء الوزارة دون المستوى المطلوب حيث تعمل بعض الإدارات العامة في الوزارة دون تكامل أو تنسيق مع بعضها البعض مع انفصال كامل عن متابعة قيادة الوزارة على الرغم من أن الأنشطة اعتيادية وذات طابع تشغيلي وكان بالإمكان تحقيق تقدم محرز أفضل من الوضع الحالي إلا أن جائحة كورونا والحصار أثرا بشكل كبير.

ومن المتوقع أن يتم التقدم في هذا المسار من خلال إدراك القيادة لأهمية قطاع الزراعة وتوجيهاتها في هذا الجانب باعتباره حجر الأساس في قطار التنمية لما تتمتع به بلادنا من نقاط قوة وميزات لا تتمتع بها أي دولة، وأي إصلاحات في مجال الزراعة سيعود أثرها على المواطن كون أكثر من 50% من الشعب اليمني يعتمد على الزراعة.

6.وزارة الثروة السمكية:

يواجه قطاع الأسماك في اليمن العديد من التحديات الهيكلية التي حدت من إنتاجه ومساهمته المتوقعة في الاقتصاد الوطني. وقد عانت البنية التحتية للقطاع من تدني مستويات التطوير والتنمية، خلال العقود الماضية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بتطوير القدرات البشرية. وبالتالي ازدادت التحديات التي تواجه القطاع بعد العدوان الغاشم على بلادنا في مارس 2015، لتشمل: انخفاض حاد في الإنتاج، نتيجة نزوح العديد من الصيادين والقوى العاملة في القطاع؛ إيقاف الإنتاج في مصانع الأسماك؛ ارتفاع أسعار الوقود؛ انخفاض القوة الشرائية المحلية، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي على الأسماك؛ عدم تمكين وزارة الثروة السمكية، وغيرها من مواجهة التحديات التي يعانيها القطاع وقد تبنت الخطة المرحلية الأولى عدد من النتائج لتحقيقها منها التوسع في الأسواق وتفعيل دور هيئة الأبحاث السمكية وتفعيل نظام المعلومات السمكية وإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمية وتعزيز سبل كسب العيش للصيادين ومع إدراك ما يمارسه العدوان في معظم الساحل اليمني إلا أنه تم متابعة النتائج المحققة والتي كانت متواضعة وهي على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحسين مؤشر التنمية
المستدامة لليمن من
(45 إلى 60).

النتائج المحققة لوزارة الثروة السمكية بعد التقييم



2

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (8) يعرض النتائج المحققة لوزارة الثروة السمكية بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية - (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاة فريق النزول الميداني بأي	0	0	100 %	تم تحقيقها	<ul style="list-style-type: none"> قرار إنشاء الوحدة. عدد (2000) زريعة منتجة.
تم إثباتها	مبالغ منصرفه	0	0	100 %	تم تحقيقها	صدور قرار إنشاء الوحدة

تحليل النتائج المحققة لوزارة الثروة السمكية:

- 1. الفعالية:** بلغت النتائج المحققة وفقاً لمعايير التقييم (2) نتيجة، والنتائج المشار إليها اقتصر دور وزارة الثروة السمكية على منح تصريح بموجب قرار رئاسة الوزراء، لأحد المستثمرين. وقد خلت تقارير الوزارة من الإنجاز أو نسب التقدم المحرز وذلك للاستفادة من نقاط القوة التي تتمتع بها بلادنا في هذا القطاع وبالتالي كانت الأنشطة ضعيفة ولم تتطرق لتحقيق نتائج مع إدراكنا للتحديات التي يعيشها هذا القطاع خصوصاً في السيطرة على السواحل اليمينية لكن ومن دون شك، فقد ازداد الوضع تعقيداً بسبب العدوان. إلا إنه لا بد من التخطيط السليم لكي يتمكن قطاع صيد الأسماك من العمل بكامل طاقته، والمساهمة في الاقتصاد كمكون رئيسي وفعال.
- 2. الكفاءة:** لم يحصل فريق التقييم على أية بيانات مالية، حتى يتمكن من تطبيق معيار الكفاءة على النتائج المكتملة ومن حيث الكفاءة الزمنية فإن النتائج قد بدأ تنفيذها في العام 2019م.
- 3. تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** بلغت النتائج المحققة في هذا المجال (2) نتائج لا تؤثر على مستهدفات الرؤية ومن المتوقع أن جميع النتائج في المجال الاقتصادي لن يكون لها تأثير على مستهدفات الرؤية.

7.وزارة المياه والبيئة:

مما لا شك فيه أن الوضع اليوم بات أسوأ بكثير مما كان عليه بالأمس نتيجة العدوان الغاشم على بلادنا حيث قدرت وثيقة الاحتياجات الانسانية لليمن بأن 20 مليون يماني في حاجة إلى مساعدة لتلبية احتياجاتهم من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وفي مناطق واسعة من البلاد. وتشير التقديرات أن (167) مديرية من أصل (333) مديرية بحاجة إلى الدعم في مجال المياه والصرف الصحي ويقدر أن 55 % من السكان في 197 مديرية لا يستطيعون الوصول إلى مصادر المياه النظيفة وهو ما يلقي بعبء كبير على وزارة المياه والمؤسسات التابعة لها في حشد الجهود لتحقيق نتائج أكبر وبالإشارة إلى الخطة المرحلية الأولى فقد تبنت الوزارة عدد كبير من مشاريع المياه وخزانات حصاد المياه إلا أن النتائج دون المستوى المطلوب على الرغم من الدعم الكبير الذي تقدمه المنظمات الدولية في هذا المجال على الرغم من وجود خطة مرحلية وتحديد النتائج وبناء على نتائج النزول الميداني كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحسين مؤشر الأداء
البيئي إلى المرتبة (80)
بين دول العالم.

النتائج المحققة لوزارة المياه والبيئة
بعد التقييم



2

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (9) يعرض النتائج المحققة لوزارة المياه بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاة فريق التقييم بأي مبالغ منصرفه	\$ 5.47	\$ 5.47	% 100	تم تحقيقها	تقرير بعدد المشاريع المعتمدة على الطاقة البديلة
تم إثباتها		\$ 0.59	\$ 0.59	% 100	تم تحقيقها	عدد (15) وحدة ضخ مركبة ومشغلة

تحليل النتائج المحققة لوزارة المياه والبيئة:

- 1. الفعالية:** تم تحقيق (2) من النتائج بعدد 2 من مشاريع الطاقة البديلة من أنشطة وزارة المياه والبيئة وهما نشاطان طابعهما استراتيجي، ولهما نتائج ملموسة عند المواطن.
- 2. الكفاءة:** لم يحصل فريق التقييم الميداني على البيانات المالية المخططة أو المنصرفة في تنفيذ النتائج المكتملة وغير المكتملة، أما من حيث قياس الكفاءة الزمنية فإن النتائج متوافقة مع الزمن المخطط.
- 3. تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** هناك بعض النتائج الممكن تنفيذها وهي محدودة ستنعكس آثارها على حياة المواطنين وبناء شبكات مياه وصرف صحي سيعزز من تحسين مؤشر الأداء البيئي بحسب ما تبنته الرؤية الوطنية خلال السنوات القادمة، وقد استهدفت إعداد قاعدة بيانات وطنية لجميع الفاعلين والحد من استنزاف الموارد المائية وتطوير المحميات الطبيعية إلا أن تحقيق النتائج المستهدفة متواضع جداً مما يجعل التأثير محدود جداً ولعل ذلك يتحسن في النصف الثاني والمرحلة الثانية.

8.وزارة النقل:

تلعب وزارة النقل دورًا هامًا بشأن البنية التحتية فيما يخص الموانئ والمطارات وبسبب العدوان والحصار لم تكن هناك أنشطة تحويلية ذات علاقة بخطة وزارة النقل وعمومًا وبالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني وبناءً على نزول لجنة التقييم الميداني كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق ترتيب لليمن ضمن
70 دولة في مؤشر كفاءة
المؤسسات.

النتائج المحققة لوزارة النقل
بعد التقييم



1

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (10) يعرض النتائج المحققة لوزارة النقل بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لا توجد بيانات عن الصرف المالي	0	0	100 %	تم تحقيقها	ربط شبكي مع الشركات من اجل التحصيل الالكتروني منفذ بنسبة (100 %)

تحليل النتائج المحققة لوزارة النقل:

- 1. الفعالية:** تم تحقيق نتيجة واحدة فقط والنشاط ويعد ذا طابع استراتيجي؛ كون النظام الذي يتضمنه سيربط جميع الشركات الخاصة بالنقل ويسهل تبادل البيانات والمعلومات.
- 2. الكفاءة:** لم يتسلم فريق التقييم الميداني أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية المخططة والمصروفة للنشاط المكتمل أو النشاط الآخر، أما من حيث الزمن فقد تم تنفيذه خلال الفترة الزمنية المخططة.
- 3. تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** تعد النتائج محدودة جداً في التأثير على المستهدفات الرئيسية للرؤية وخصوصاً في مجال النمو الاقتصادي.

9.وزارة الشؤون القانونية:

مناطق وزارة الشؤون القانونية إحداهن نقلت نوعية في إطار الإصلاح التشريعي والمفاهيم التشريعية وسيادة القانون وتضمنت الرؤية الوطنية مجال سيادة القانون، وبالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني، وبناءً على نزول لجنة التقييم الميداني للوزارة كانت خلاصة النتائج على النحو الآتي:



جدول رقم (11) يعرض النتائج المحققة لوزارة الشؤون القانونية

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لاتوجد بيانات عن الصرف	0	0	% 100	تم تحقيقها	وثيقة البرنامج التدريبي على الصياغة التشريعية مقر
تم إثباتها	المالي	0	0	% 100	تم تحقيقها	طباعة ورص الأعداد المتأخرة للجريدة الرسمية من عام 2015 - 2020م

تحليل النتائج المحققة لوزارة الشؤون القانونية:

- الفعالية:** عدد النتائج المكتملة لوزارة الشؤون القانونية (2) وهي ذات طابع تشغيلي وتعد من صلب مهام الوزارة وتم تنفيذها وبحسب التحليل فإن (2) النشاطين الآخرين غير مكتملين.
- الكفاءة:** لم يتحصل فريق التقييم الميداني على أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية المخططة أو المصروفة، برغم أن هناك كلفة تنفيذ، إلا أن وزير الشؤون القانونية أفاد بأن المبالغ المصروفة هي دعم من مانحين وباجتهاده الشخصي أما من ناحية الزمن فإن تنفيذ الأنشطة متوافق مع الزمن المخطط.
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لا يوجد تأثير للنتائج على مستهدفات الرؤية في هذا المجال كون النتائج المحققة محدودة جداً وعادة الإصلاحات التشريعية والتقدم في مجال مؤشر العدالة يتطلب وقتاً كافياً.

10. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني فإن الوزارة حققت نشاطاً واحداً مكتملاً وهو يعبر عن نتيجة واحدة وهي صرف مستحقات الضمان الاجتماعي لعدد مليون وخمسمائة ألف حالة، وبعد التحليل والتأكد من خلال نزول فريق التقييم ميدانياً كانت النتيجة على النحو الآتي:



جدول (12) يعرض النتائج المحققة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
لم يتم إثباتها	لاتوجد بيانات عن الصرف المالي	0	0	0	لم يتم تحقيقها	عدد (1.5) مليون حالة تم صرف مستحقاتهم من مستفيدي الضمان الاجتماعي

تحليل النتائج المحققة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

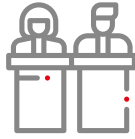
- الفعالية:** النشاط غير مكتمل وفق المعايير ولم يحقق النتائج حيث تم حجب البيانات والمعلومات عن فريق التقييم.
- كفاءة التنفيذ:** لم يحصل فريق التقييم على أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية لتنفيذ النشاط سواءً المخططة أو المصروفة وأوضحت الوزارة أن دورها إشرافي وأن صندوق الضمان الاجتماعي واليونسيف لم يوافقها بالبيانات.
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية في المجال الاجتماعي وفي مجال مكافحة الفقر كون النتائج محدودة والفترة قصيرة.

11. وزارة الإعلام:

للإعلام دور كبير في تعزيز التماسك المجتمعي والتوعية خصوصاً في مواجهة العدوان الغاشم على بلادنا وهو ما يتطلب رفع مستوى الأداء بأكثر من الوضع الحالي بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني وبناء على نزول لجنة التقييم الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية

النتائج المحققة لوزارة الإعلام
بعد التقييم



الوصول بترتيب اليمن في
مؤشر الديمقراطية وحرية
وحماية حقوق المواطنين
إلى الترتيب (98).



1

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (13) يعرض النتائج المحققة لوزارة الإعلام بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	-	0	0	100 %	تم تحقيقها	<ul style="list-style-type: none"> عدد (20) برنامجاً إذاعياً/تلفزيونياً منفذاً (100) مقال صحفي عن التماسك الاجتماعي.

تحليل النتائج المحققة لوزارة الإعلام:

- الفعالية:** بلغت النتائج المحققة لوزارة الإعلام نتيجة واحدة وهي ذات طابع تشغيلي وتعد من صلب مهام الوزارة.
- الكفاءة:** لم يتحصل فريق التقييم الميداني على أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية المخططة أو المصروفة، ورغم أن هناك كلفة مالية مصروفة على البرامج والمقالات المنشورة.
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لا يوجد تأثير للنتائج على مستهدفات الرؤية في هذا المجال كون النتائج المحققة محدودة جداً.

12. الهيئة العامة للاستثمار:

بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني وبناءً على نزول لجنة التقييم الميداني من الوحدة الفنية وبناءً على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحسين مؤشر الاستثمار
إلى (130 من 190).

النتائج المحققة للهيئة العامة للاستثمار
بعد التقييم



0

النتائج المنفذة كلياً



3

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (14) يعرض النتائج المحققة للهيئة العامة للاستثمار بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها		0	0	0	لم يتم تحقيقها	وثيقة مصفوفة الإصلاحات مقررة حول مؤشرات بيئة الأعمال
تم إثباتها	لم يتم موافقتنا باي بيانات مالية	0	0	0	لم يتم تحقيقها	وثائق الدراسات المنجزة بشأن توسيع مساهمة المغتربين في مجال الاستثمار
تم إثباتها		0	0	0	لم يتم تحقيقها	عدد (15) دراسة جدوى اقتصادية معتمدة عن الفرص الاستثمارية

تحليل النتائج المحققة للهيئة العامة للاستثمار:

1. **الفعالية:** لا توجد نتائج اكتملت تنفيذها الهيئة العامة للاستثمار بحسب استمارة التقييم والمبررات المطروحة على أعضاء فريق التقييم الميداني التي تم مراجعتها حيث لم يكتمل تحقيق أي نتيجة.
2. **الكفاءة:** لم يحصل الفريق على البيانات والمعلومات المالية المخططة أو المصروفة على تنفيذ النشاط.
3. **تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** تأثير النتائج على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية محدود جداً كون النتائج المحققة بسيطة.

13. وزارة الكهرباء والطاقة:

بالإشارة إلى نتائج المتابعة والتقييم وبناء على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:



جدول رقم (24) يعرض النتائج المحققة للهيئة العامة للاستثمار بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاتنا باي بيانات مالية	0	0	% 100	تم تحقيقها	وثيقة قرار اعفاء مدخلات الطاقة المتجددة ذات المواصفات الجيدة من الرسوم

تحليل النتائج المحققة لوزارة الكهرباء والطاقة:

- الفعالية:** نتيجة واحدة اكتمل تنفيذها وانتقلت للتشغيل حيث يتم العمل بالنتيجة المستهدفة.
- الكفاءة:** لم يحصل الفريق على البيانات والمعلومات المالية المخططة أو المصروفة على تنفيذ النشاط.
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** تأثير النتائج على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية محدود جداً كون النتائج المحققة بسيطة.

14. أمانة العاصمة:

بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني فإن النتائج المكتملة لأمانة العاصمة عددها (6) وهي مجموع أنشطة خطة أمانة العاصمة في الخطة المرحلية الأولى، وعند التحقق من خلال فريق التقييم الميداني اتضح أن عدد (4) أنشطة مكتملة، وعدد (2) أنشطة غير مكتملة كما هي موضحة على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية

النتائج المحققة لأمانة العاصمة
بعد التقييم



تحقيق معدل نمو
اقتصادي حقيقي
سنوي لا يقل عن (5%)



4

النتائج المنفذة كلياً



2

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (28) يعرض النتائج المحققة لأمانة العاصمة بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	84 %	702	840	100 %	تم تحقيقها	شق (63164) م2 الشوارع الترابية الرئيسية والفرعية لوحدات الجوار بالقطاع الجنوبي والشرقي والغربي والشمالي
تم إثباتها	50 %	6555.202	13031	100 %	تم تحقيقها	صيانة وتأهيل الشوارع الإسفلتية المتضررة (46714) م2
تم إثباتها	582 %	2967.538	510	100 %	تم تحقيقها	رصف وتحسين (10000) م2
تم إثباتها	5 %	6251	135077	100 %	تم تحقيقها	إنجاز (3) كم من خطوط الصرف الصحي
	11 %	16475.74	149458			الإجمالي
		11 %				النسبة

تحليل النتائج المحققة لأمانة العاصمة:

1. **الفعالية:** نفذت أمانة العاصمة الخطة المقررة والمعتمدة لها في خطة المحليات من الخطة المرحلية الأولى، حيث كانت أنشطة الخطة (6) أنشطة والتي رفعت من المكتب التنفيذي بأنها مكتملة، وبعد النزول والتحقق وتقييم الأدلة كانت النتائج على النحو الآتي:
 - (4) أنشطة اكتمل تنفيذها بحسب الأدلة والاطلاع على بعض الأعمال ميدانياً، تم البدء بتنفيذها قبل الخطة المرحلية الأولى أي في بداية عام 2019م.
 - نشاطان غير مكتملين، وأحد النتائج لم ينفذ منه شيء.
 - تم إنجاز مشاريع كثيرة ومتعددة داخل المستهدف من النتائج (كان التقدير في المستهدف بالخطة غير واقعي ولا يطابق ما تم تنفيذه، وهذا يدل على ضعف في عملية التخطيط والتقدير).
2. **الكفاءة:** كفاءة التنفيذ من خلال استخدام الموارد عالية، وقد يرجع هذا إلى المبلغ الذي يقدر بـ(135) مليار ريال كان مخططاً لتنفيذ (8) مشاريع لمؤسسة المياه، ونظراً لاستبدال مدير المؤسسة أوقف الصندوق العربي تمويل هذه المشاريع الكبيرة.
3. **تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** النتائج المحققة لها تأثير على مستهدفات الرؤية نظراً لارتباطها بتحسين الخدمات للمواطنين ورفع كفاءة المؤسسات.

15. محافظة صنعاء:

بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي النصفى فإن النشاط المكتمل الوحيد لمحافظة صنعاء هو (8) دراسات وبعد التحليل والتأكد من خلال الوثائق المسلمة للوحدة الفنية، والجداول التالية توضح الموقف التنفيذي وما تحقق من إنجاز فعلي.



جدول رقم (17) يعرض النتائج المحققة لمحافظة صنعاء بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	100 %	4	4	50 %	تم تحقيقها	الدراسات والتصاميم لشق وتسوية الشوارع الشبكة الرئيسية والفرعية حسب المخططات بعدد (8) دراسات منجزة

تحليل النتائج المحققة لمحافظة صنعاء:

- الفعالية:** النشاط مكتمل وحقق النتائج، وتؤيد ذلك الوثائق المسلمة للوحدة الفنية، حيث تم تسليم أكثر من 40 دراسة لكن الدراسات بدون خطة عمل أو توضيح لتلك التصاميم والكلف التقديرية للتنفيذ.
- كفاءة التنفيذ:** تم التخطيط لصرف (4) مليون ريال وتم انفاق (4) مليون ريال بنسبة (100 %) حيث تم اعتماد فريق مكتب الاشغال العامة لإنجاز الدراسات اما من حيث الزمن فقد تم تنفيذ بعض الدراسات قبل الخطة المرحلية الأولى 2019 - 2020م
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الوطنية بالنتائج المحققة كونها محدودة جداً، ولم تُنقل بعد الدراسات المستكملة الى مرحلة التنفيذ.

16. الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات:

بالإشارة الى تقرير المكتب التنفيذي النصفى وبناءً على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق معدل نمو
اقتصادي حقيقي
سنوي لا يقل عن (5%)

النتائج المحققة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات
بعد التقييم



1

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (18) يعرض النتائج المحققة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	100%	3	3	60%	تم تحقيقها	تقرير بوثائق دراسات الجدوى لعدد 3 مشاريع مقرة

تحليل النتائج المحققة للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات:

- 1. الفعالية:** النشاط مكتمل وحقق بعض النتائج، وتؤيد ذلك اطلاع الفريق الميداني على الدراسات، لكن لم يتم موافاة الوحدة بنسخ من تلك الدراسات أو تقارير اعتمادها. إحدى الدراسات قد انتقلت إلى التنفيذ، أما الدراسة الخاصة بالمقلب، فهذا غير واضح حيث إن النشاط ينفذ من قبل أمانة العاصمة وبتتمويل خارجي ولا علاقة للهيئة بذلك بحسب رأي فريق التقييم.
- 2. كفاءة التنفيذ:** ما تم التخطيط له هو (3) مليون ريال فيما تم صرف المبلغ نفسه، أما من ناحية الزمن فقد تم تنفيذ بعض الدراسات قبل الرؤية الوطنية وهي كفاءة عالية.
- 3. تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** إن تحقيق مثل هذه النتائج مهمة جداً ولها تأثير مباشر وغير مباشر على حياة الناس.

17. المكتب التنفيذي:

بالإشارة إلى تقرير المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية، وبناءً على النزول الميداني للوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق ترتيب اليمين ضمن
70 دولة في مؤشر كفاءة
المؤسسات.

النتائج المحققة للمكتب التنفيذي
بعد التقييم



1

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (19) يعرض النتائج المحققة للمكتب التنفيذي بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافقاتنا	0	0	% 100	تم تحقيقها	انجاز المرحلة الأولى من التحضير للخطة المرحلية الثانية 2021 - 2025

تحليل النتائج المحققة للمكتب التنفيذي:

- الفعالية:** تم تحقيق النتيجة المستهدفة التهيئة لإعداد الخطة القادمة وتحليل الوضع الراهن في المؤسسات الحكومية والتي بموجبها سيتم إعداد الخطة المرحلية الثانية 2021-2025م.
- الكفاءة:** لم يتم موافقاتنا بالمبالغ المنصرفة على هذا النشاط لتقييم نسبة الكفاءة المالية فيما تم تنفيذ النشاط وفقاً للجدول الزمني المخطط مع تأخير لبعض الوقت.
- تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية كون النتيجة ليست لها صلة بالمؤشرات الوطنية.

18. الهيئة العامة للزكاة:

بالإشارة إلى نتائج المتابعة والتقييم، وبناءً على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:



جدول رقم (20) يعرض النتائج المحققة للهيئة العامة للزكاة بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	تم إثباتها	112.2	229.125	100 %	تم تحقيقها	بيانات عدد (500,000) أسرة فقيرة مدخلة في بنك المعلومات لمستحقي الزكاة

تحليل النتائج المحققة للهيئة العامة للزكاة:

- 1. الفعالية:** النشاط مكتمل وحقق النتائج، وتؤيد ذلك الوثائق المسلمة للوحدة الفنية للمتابعة والتقييم، وانتقل النشاط للتنفيذ.
- 2. الكفاءة:** تم تحقيق النتائج المستهدفة بصرف مبلغ أقل من المخطط وهو ما يعني أن كفاءة استخدام الموارد عالية جداً فيما النشاط منفذ في بداية عام 2019م وانتقل إلى التشغيل في الربع الأخير من عام 2019 بلغت نسبة الصرف على النشاط المكتمل (49 %) وهذا يمثل كفاءة عالية في استخدام الموارد.
- 3. تأثير النتائج المحققة على المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الوطنية بالنتائج المحققة كونها محدودة جداً ولكنها ستصنع أثراً في المستقبل.

19. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للشؤون الإنسانية:

بالإشارة إلى تقرير الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة للنصف الأول من العام 2020م وبناءً على نتائج المتابعة والتقييم بناء على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق معدل نمو
اقتصادي حقيقي
سنوي لا يقل عن (5%)

النتائج المحققة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للشؤون
الإنسانية بعد التقييم



1

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (21) يعرض النتائج المحققة للمجلس الأعلى للشؤون الإنسانية بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافقتنا	0	0	100%	تم تحقيقها	وثيقة خطة الاستجابة الإنسانية السنوية الموحدة

تحليل النتائج المحققة للمجلس الأعلى للشؤون الإنسانية:

- الفعالية:** النشاط مكتمل وحقق النتائج، وتؤيد ذلك خطة العمل للمجلس وتأكيد فريق التقييم الميداني، أما النشاط الآخر غير منفذ ويمكن اعتبار نسبة إنجازه (0%).
- الكفاءة:** لم يحصل فريق التقييم على أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية لتنفيذ النشاط سواءً المخططة أو المصروفة.
- تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الوطنية حيث إن خطة الاستجابة الموحدة لم تمول من المجتمع الدولي بعد مع أن دور ذلك كبر في مؤشر التخفيف من الفقر.

20. الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات:

بالإشارة إلى تقرير الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة فإن الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات قد حققت نتيجة واحدة المتضمنة تطوير أدلة، وبعد التحليل والتأكد من خلال فريق التقييم الميداني، والموقع الخاص بالهيئة بالإنترنت، وبناء على النزول الميداني كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية

النتائج المحققة للهيئة العليا للرقابة على المناقصات
والمزايدات بعد التقييم



تحقيق معدل نمو
اقتصادي حقيقي
سنوي لا يقل عن (5%)



0

النتائج المنفذة كلياً



1

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (22) يعرض النتائج المحققة للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاتها	0	0	0	لم يتم تحقيقها	وثائق مفرة للأدلة الفنية للمعايير المتبعة في إعداد المناقصات.

تحليل النتائج المحققة للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات:

- 1. الفعالية:** النشاط غير مكتمل ولم يحقق النتائج نظراً لأن الهيئة لم تقم بتحديث أو تطوير الأدلة ولا زالت هي نفسها التي أعدت في عام 2010م وتم اصدار قرار رئاسة الوزراء باعتمادها والعمل بها عام 2013م.
- 2. كفاءة التنفيذ:** لم تُحسب أية كلفة مالية لهذا النشاط لأن الإنجاز فيه (0%)، وبالتالي فإن كفاءة وفعالية الهيئة ضعيفة جداً.
- 3. تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم يتم تحقيق أي نتيجة خلال النصف الأول من العام 2020م.

21. الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية:

بالإشارة إلى تقرير الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة للنصف الأول من العام 2020م وبالإشارة إلى نتائج المتابعة والتقييم وبناءً على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق معدل نمو
اقتصادي حقيقي
سنوي لا يقل عن (5%)

النتائج المحققة للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية
بعد التقييم



5

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (23) يعرض النتائج المحققة للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	تم إثباتها	1.5	1.9	% 100	تم تحقيقه	حصر وتقييم اضرار دار الرئاسة بصنعاء
تم إثباتها	تم إثباتها	0.25	0.25	% 100	تم تحقيقه	حصر وتقييم الاضرار لمكتب رئاسة الجمهورية
تم إثباتها	تم إثباتها	0.35	0.35	% 100	تم تحقيقه	حصر وتقييم الاضرار للقصر الجمهوري وملحقاته
تم إثباتها	تم إثباتها	0.67	0.67	% 100	تم تحقيقه	حصر وتقييم الاضرار للقصر الجمهوري بصعدة
تم إثباتها	تم إثباتها	0.5	0.5	% 100	تم تحقيقه	حصر وتقييم الاضرار بمباني حرس الشرف بصنعاء
		3.27	3.67	% 100		الإجمالي
		% 89				نسبة الكفاءة

تحليل النتائج المحققة للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية:

1. **الفعالية:** نفذت الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية عدد من النتائج المكتملة، حيث كانت (5) أنشطة وبعد النزول والتحقق وتقييم الأدلة كانت النتائج على النحو الآتي:
 - (5) أنشطة اكتمل تنفيذها بحسب الأدلة، لكن منها (3) أنشطة تم البدء بتنفيذها في عام 2018م.
 - (2) أنشطة متوافقة مع زمن التنفيذ المحدد للخطة المرحلية الأولى، وشاركت معها جهة أخرى بغرض تجويد العمل. وبحسب النتائج وخصوصية النتائج لا يمكن نقلها للتشغيل نظراً لاستمرار العدوان وعدم توفر التمويلات اللازمة في الوقت الحاضر.
2. **الكفاءة:** تم الصرف على تحقيق النتائج المستهدفة بكفاءة عالية فيما تم تنفيذ البعض منها قبل الخطة المرحلية الأولى.
3. **تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** لم تتأثر المستهدفات الوطنية بالنتائج المحققة كونها محدودة جداً، ولم تنتقل إلى مرحلة التشغيل.

22. مكتب الرئاسة:

بالإشارة إلى تقرير الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة للنصف الأول من العام 2020م وبالإشارة إلى نتائج المتابعة والتقييم وبناءً على النزول الميداني من الوحدة الفنية كانت النتائج على النحو الآتي:

المستهدف بحسب الرؤية



تحقيق ترتيب اليمين ضمن
70 دولة في مؤشر كفاءة
المؤسسات.

النتائج المحققة لمكتب الرئاسة
بعد التقييم



1

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (24) يعرض النتائج المحققة لمكتب الرئاسة بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	لم يتم موافاتنا	0	0	% 100	تم تحقيقها	وثيقة مفرة للتطوير المؤسسي المتكامل لمكتب رئاسة الجمهورية وفقاً لقواعد الحوكمة

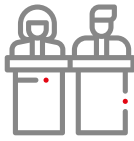
تحليل النتائج المحققة لمكتب الرئاسة:

- الفعالية:** النشاط مكتمل وحقق النتائج، وتؤيد ذلك الوثائق المسلمة للوحة الفنية للمتابعة والتقييم، ولكنه لم ينتقل إلى مرحلة التنفيذ بعد.
- الكفاءة:** لم يحصل فريق التقييم على أية بيانات أو معلومات عن الكلفة المالية لتنفيذ النشاط سواءً المخططة أو المصروفة وقد نُفذ النشاط بحسب الفترة الزمنية المعدة للنشاط.
- تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** تساهم النتائج المحققة في دعم المؤشرات الوطنية كون ذلك سيؤثر على كفاءة أداء المؤسسات.

23. المجلس السياسي الأعلى:

النتائج المكتملة للمجلس السياسي الأعلى من واقع مصفوفة الإنجاز للربع الثاني المسلمة للوحدة الفنية للمتابعة والتقييم عددها (3) أنشطة، وبحسب تقييم الأدلة فإنها منجزه بشكل كلي وأحدها لم يقر بعد.

المستهدف بحسب الرؤية



الوصول بترتيب اليمن في مؤشر الديمقراطية وحرية وحماية حقوق المواطنين إلى الترتيب (98).

النتائج المحققة للمجلس السياسي الأعلى
بعد التقييم



3

النتائج المنفذة كلياً



0

النتائج غير المكتملة

جدول رقم (25) يعرض النتائج المحققة للمجلس السياسي الأعلى بعد التقييم

تقييم الأدلة	نسبة المنفق إلى المخطط	الكلفة المالية بـ (المليون)		الفعالية	النتيجة المحققة	النتائج المستهدفة
		منصرف	مخطط			
تم إثباتها	تم إثباتها	0	0	% 100	تم تحقيقها ولم تقر بعد من القيادة	وحدة الحكومة الإلكترونية
تم إثباتها	تم إثباتها	0	0	% 100	تم تحقيقها	وثيقة اللائحة الداخلية لفريق المصالحة المقررة
تم إثباتها	تم إثباتها	0	0	% 100	تم تحقيقها	قرارات التهيئة أجواء المصالحة

تحليل النتائج المحققة للمجلس السياسي الأعلى:

- الفعالية:** تم تحقيق النتائج المستهدفة وتعد أنشطة ذات أثر استراتيجي من المناسب الإسراع في إقرار ما يخص الحكومة الإلكترونية.
- الكفاءة:** لا توجد أية وثائق لدى فريق التقييم أو بيانات عن المبالغ المخططة والمصروفة على تنفيذ النتائج المكتملة، حتى بحسب الكفاءة في التنفيذ والأداء أما من ناحية الزمن فقد تم تحقيق النتائج وفقاً للزمن المخطط.
- تأثير النتائج في المستهدفات الرئيسية للرؤية الوطنية:** ستساهم هذه النتائج في مستهدفات الرؤية الوطنية بشكل جيد كونها ذات تأثير مباشر وغير مباشر بمختلف المستهدفات في الرؤية.

القسم الثالث: النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تم تحديد (107) نشاط في تقارير المكتب التنفيذي والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة بأنها مكتملة كلياً وبعد النزول الميداني وتحليل الوثائق والبيانات والمعلومات كانت الأنشطة المكتملة فعلاً (55) نشاطاً.
2. لا توجد خطة للأنشطة على مستوى جميع الجهات المنفذة.
3. كان عدد الأنشطة غير المكتملة أو التي لم ترفق بها أدلة على الاكتمال هي (52) نشاطاً.
4. إن ما تم رفعه من أنشطة مكتملة من قبل الجهات لم يكن مرفق بالأدلة المؤكدة على الانتهاء من تنفيذ النشاط.
5. أن بعض الأنشطة المكتملة لدى بعض الجهات هي أنشطة في 2019م أو تم تنفيذها قبل تدشين خطة المرحلة الأولى من الرؤية الوطنية.
6. إن النتائج المحققة في وزارة الثروة السمكية تتبع القطاع الخاص (المستثمر المترب) واقتصر دور الوزارة على منح التصريح.
7. لم يحصل فريق التقييم على معلومات عن المبالغ المصروفة على تنفيذ الأنشطة من الجهات التي لها موارد ذاتية.
8. بعض النتائج المحققة تعد إجراءات اعتيادية للجهات ومن صميم مهامها اليومية.
9. لا توجد إجراءات منظمة لإغلاق الأنشطة المنفذة من قبل الجهة أو محضر قبل طلب قرار الإغلاق من المكتب التنفيذي.
10. في تقرير المكتب التنفيذي والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة صنفت أنشطة بأنها مكتملة بينما لم ترفع بها الجهات بأنها مكتملة.
11. بعض الوزارات لا تعرف عن تنفيذ الأنشطة ورفعت بأنها مكتملة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبررت ذلك بعدم موافاة صندوق الضمان بالبيانات والمعلومات، أو قد تكون حجبت البيانات عن فريق التقييم.
12. إن بعض الجهات لم تنشأ فيها وحدات تنفيذية، وبعض الجهات التي أنشئت فيها الوحدات التنفيذية لازالت غير فاعلة ولا تقوم بمهامها ومسؤولياتها.
13. إن جائحة كورونا وإعفاء ما نسبته (80%) من الموظفين من الدوام قد أثر على مستوى الإنجاز.
14. تأخر المبالغ المعتمدة لبعض الأنشطة، وكذا مبالغ التشغيل كان له أثر على الإنجاز في بعض الجهات التي لا يوجد لها موارد ذاتية أو دعم خارجي.
15. الرفع بأنشطة كان إنجازها قبل عام 2018م على إنها مكتملة وضمن فترة تنفيذ أنشطة الرؤية (مثل الهيئة العامة للرقابة على المناقصات ونشاط آخر في مؤسسة الاتصالات ولكن برر المسؤولون بأنهم لم يرفعوه بتقريرهم وإنما كان لديهم نشاط آخر).

التوصيات:

1. إلزام الجهات بالتخطيط مستقبلاً لمشاريع وأنشطة ذات أثر استراتيجي تؤدي إلى تحقيق مؤشرات الأهداف الاستراتيجية والتي بدورها تحقق المؤشرات العامة للرؤية الوطنية.
2. الاهتمام بتحديد المستهدفات للخطة القادمة (الأساس - القيمة النهائية (المستهدفة/ المخططة)) للمشروع أو النشاط في الخطط القادمة، لكي تسهل عملية القياس والمتابعة والتقييم.
3. عدم رفع أية أنشطة على إنها مكتملة دون إرفاق الأدلة المؤكدة على استكمالها وتكون معتمدة من رئيس الجهة.
4. إلزام الجهات ذات الأداء الضعيف مثل (وزارة الثروة السمكية ووزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الزراعة - الهيئة العليا للرقابة على المناقصات) وبقية الجهات التي مازالت متأخرة عن التنفيذ بتحسين ادائها وحث قادتها على متابعة النتائج في جهاتهم والعمل على بناء قدراتهم.
5. عدم إدراج الجهات أنشطة في الخطة الجديدة قد تم تنفيذها قبل تدشين الرؤية الوطنية.
6. حث الجهات على مضاعفة الجهود وتنفيذ بقية النتائج في الفترة القادمة، لأن الإنجاز في بعض الجهات لا يتناسب مع الفترة الزمنية، لأن هناك أنشطة لم تُنفذ وأنشطة لم يحن موعد تنفيذها وأنشطة متوقفة.
7. تحديد زمن التنفيذ بدقة في الخطط القادمة بحسب حجم المشروع أو النشاط؛ لأن أغلب الجهات جعلت زمن تنفيذ النتائج مفتوح في خطة المرحلة الأولى.
8. إرفاق الإطار المنطقي للمتابعة والتقييم في كل خطة لكي تعرف كل جهة كيف سيتم متابعة تنفيذ أنشطتها وكيف سيتم تقييمها.
9. تحديد نسب معقولة في الخطة للمشاريع والأنشطة المستمرة في التنفيذ ونسبة أكبر من المشاريع والنتائج التي يمكن تنفيذها قبل انتهاء الخطة التنفيذية التي مدتها عام كامل.
10. تحديد المبالغ المخططة والمنصرفة لكل مشروع أو نشاط في كل خطط الجهات.
11. إلزام الجهات ذات الموارد بالإفصاح عن المبالغ المخططة لتنفيذ أنشطتها والمبالغ المصروفة عليها مثلها مثل بقية الجهات الممولة حكومياً أو عبر تمويل خارجي حتى يمكن الحكم على كفاءة الجهة في استخدام الموارد ومقارنتها بالجهات المماثلة.
12. دعم ومساندة الوحدة الفنية من قبل القيادة ممثلة بفخامة الرئيس لتعميق خبراتها وقدراتها في مجالات التقييم والمتابعة لسد الفجوة في هذا المجال المغيب خلال الفترات الماضية مع أهميته البالغة في نجاح وتنفيذ الخطط بمختلف أنواعها ومستوياتها.

تقرير التقييم الجزئي

المرحلي لأنشطة الخطة المرحلية الأولى